الأمم المتحدة

E/2007/33

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 April 2007
Arabic
Original: English

تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها التاسعة

(١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧)

موجز

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الدورة التاسعة للجنة السياسات الإنمائية، المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد تناولت اللجنة ثلاثة مواضيع هي: تغير المناخ والتنمية المستدامة؛ وتعزيز الشراكة الدولية للحد من الفقر على نحو فعال؛ وإجراءات إدراج البلدان ورفعها من قائمة أقل البلدان نموا.

وفيما يتعلق بالموضوع الأول، تؤكد اللجنة على أنه لم يبق أمام كوكب الأرض سوى عقود قليلة قبل أن يتخطى الارتفاع في مستويات درجة الحرارة العتبة التي لا بد أن يتوقع بعدها أن تترتب على هذا الارتفاع آثار وخيمة. وقد أصبح تغير المناخ يؤثر بالفعل تأثيرا سلبيا على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، خصوصا في أشد البلدان النامية ضعفا. والجهود المبذولة حتى الآن للتصدي لأخطار تغير المناخ تتصف بالنقص، ومن ثم هناك حاجة ماسة إلى النهوض بجهود التخفيف والتكيف إلى مستوى مختلف تماما. وترى اللجنة أن ترتيبات ما بعد كيوتو يتعين أن تأخذ بنهج ذي مسارين متزامنين معا: أولهما يهدف إلى تحقيق تخفيضات بالغة العمق في الانبعاثات من جانب البلدان المتقدمة النمو؛ أما الثاني فينبغي أن يوفر للبلدان النامية دورا أكثر محورية عن طريق تمكينها من النمو بمعدلات أسرع وجعل المحتوى الكربوني لهذا النمو منخفضا أو منعدما إلى أقصى مدى ممكن من خلال التنفيذ الناجح لاستراتيجيات إنمائية مناسبة ورفيقة بالمناخ، مع بذل ما يلزم لذلك من التعاون التكنولوجي والمالي من جانب البلدان المتقدمة النمو. وترى اللجنة ضرورة تنقيح الأهداف الإنمائية للألفية بحيث يؤخذ في الحسبان الدور الهام لتغير المناخ في التنمية. وتؤكد اللجنة

أيضا ضرورة تصعيد مسألة تغير المناخ إلى مرتبة أعلى على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويلزم أن يجري في إطار الهيكل الجديد للمجلس مناقشة وتنسيق الجهود التي تبذلها بشأن تغير المناخ وكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وتؤكد اللجنة في الختام ضرورة بذل مزيد من الجهود لصوغ إطار مفاهيمي وسياساتي مناسب يجمع ما بين سرعة النمو الاقتصادي وانخفاض الانبعاثات الكربونية فيما يتعلق بالبلدان النامية.

وفيما يتعلق بالموضوع الثاني، تلاحظ اللجنة أنه قد أحرز قدر من التقدم صوب صوغ شراكة عالمية دعما للاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. بيد أنها ترى أن الإطار الحالي للشراكة العالمية، الذي يتخذ من ورقات استراتيجية الحد من الفقر أداته الرئيسية، لا يبدو كافيا ولا فعالا. وتؤكد اللجنة أهمية أن يتيح مجتمع الجهات المانحة للبلدان المتلقية للمعونة أن يكون بمقدورها الاختيار من بين مجموعة من السياسات، نطاق السياسات الوطنية، وفقا لأحوالها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحقيقا للنمو والحد من الفقر على الوجه الفعال. ويلزم أن تتناسق الطريقة الحالية للشراكة العالمية والنقاط المرجعية النقدية والمالية المتفق عليها بين الجهة المانحة والجهة المستفيدة مع الاستراتيجيات الوطنية حقا. وفي الوقت نفسه، يلزم للمجتمع الدولي بوجه عام أن يكفل أن تكون مفاوضات جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية متسقة مع أهداف الحد من الفقر وألا تكون السياسات التجارية الوطنية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية متعارضة مع أولويات المساعدة الإنمائية. وتوصي اللجنة بأن يسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تحسين الشراكة الدولية من أجل القضاء على الفقر، بوجه عام، وتؤكد، بوجه خاص، على الحاجة إلى صوغ إطار يؤدي إلى تخفيف صرامة المشروطية المتعلقة بالسياسات عن كاهل البلدان النامية.

وفيما يتعلق بالموضوع الثالث، تعرض اللجنة تفصيلا للإجراءات الواجب تطبيقها وتوضح الخطوات الواجب اتباعها فيما يتصل بإدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نموا ورفعها منها، وفقا للممارسات التي اعتمدتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويُراد بالتعديلات المقترحة لصقل هذه الإجراءات أن تُحسِّن الاتصالات بين اللجنة والبلدان المشمولة بالاستعراض وأن تيسّرها.

[١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء بشأنها أو يوجّه انتباهه إليها .	٥
	ألف – المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس إجراء بشأنها	٥
	بـــاء – المسائل التي يوجّه إليها انتباه المجلس	٦
الثاني –	تغير المناخ والتنمية المستدامة	٨
	ألف – مقدمة	٨
	بـــاء – تحدي الدفيئة	٩
	جيم – الاستجابات في مجال السياسات حتى الآن	١١
	دال – التنمية المستدامة: السبيل إلى المستقبل	١٢
	هـاء – شراكة جديدة من أجل التنمية المستدامة	١٤
	واو – الاستنتاجات والتوصيات	١٦
الثالث –	تعزيز الشراكة الدولية من أجل الحد من الفقر على نحو فعال	١٨
	ألف – مدى فعالية ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتأثيرها في مجال الحد من الفقر	١٨
	بـــاء – السياق القطري	٢٠
	جيم – الشراكة العالمية	٢٠
	دال – تمويل التنمية	٢٢
	هـاء – بيئة التبادل التجاري والحد من الفقر	٢٣
	واو – الشراكات الجديدة	٢٤
	زاي – التوصيات	٢٤
الرابع –	إجراءات إدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نموا ورفعها منها والتفاعلات مع البلدان المعنية	٢٦
	ألف – مقدمة	٢٦

بـــاء – الإعداد لاستعراض السنوات الثلاث ٢٨

جيم – إجراء الإدراج في القائمة ٢٨

دال – إجراء الرفع من القائمة ٣٠

هـاء – الإجراء المقترح والممارسة السابقة ٣٢

واو – التوصية ٣٣

الخامس – الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية ٣٤

السادس – تنظيم الدورة ٣٦

المرفقات

الأول – قائمة المشاركين ٣٧

الثاني – جدول الأعمال ٣٩

الثالث – قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها التاسعة ٤٠

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء بشأنها أو يوجّه انتباهه إليها

ألف – المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس إجراء بشأنها

التوصية ١: تغير المناخ

١ – إدراكا لأن تغير المناخ أصبح يؤثر بالفعل تأثيرا سلبيا على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، خصوصا في أشد البلدان النامية ضعفا، وأن كوكب الأرض لم يبق أمامه حاليا سوى عقود قليلة قبل أن يتخطى الارتفاع في مستويات درجة الحرارة العتبة التي لا بد أن يُتوقع بعدها أن تترتب على هذا الارتفاع آثار وخيمة على المجتمع البشري، توصي لجنة السياسات الإنمائية بأن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي عددا من المبادرات الهامة التي ترمي إلى تعجيل نشوء استجابة دولية فعالة وكافية للتحديات التي يفرضها تغير المناخ، تتمتع بالدعم على نطاق واسع ويكون التشارك فيها منصفا، بما في ذلك ما يلي:

(أ) بدء عملية من أجل تنقيح الأهداف الإنمائية للألفية بحيث تعكس على نحو أكثر ملاءمة الخطر الذي يمثله تغير المناخ على جميع الأهداف الإنمائية، بما فيها هدف الحد من الفقر؛

(ب) المساهمة في عملية ما بعد كيوتو عن طريق توفير بند في إطار الهيكل الجديد للمجلس لإجراء حوار شامل على صعيد السياسات يُدمج مسألة المناخ في جدول أعمال التنمية، ويحشد سويا ممثلي مختلف وكالات الأمم المتحدة والوزارات الوطنية (بما فيها الوزارات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، والمالية والتجارة، والصناعة، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية والبيئة) والقطاع الخاص والفئات الاجتماعية الأخرى (بما في ذلك فئات الفقراء والسكان الأصليين والنساء).

التوصية ٢: استراتيجيات الحد من الفقر

٢ – إن لجنة السياسات الإنمائية، إذ تسلم بما أُحرز من تقدم مهم نحو صوغ شراكة عالمية تدعم الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، تلاحظ أن الإطار القائم حاليا للشراكات التي من هذا القبيل تشوبه نقائص غير هينة تحد من فعاليته. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة بأن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يلي:

(أ) التشارك عن طريق اجتماعاته الخاصة الرفيعة المستوى مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية ومنتدى التعاون الإنمائي في السعي إلى إقامة شراكات دولية محسَّنة للقضاء على الفقر، وتيسير الحوار فيما بين الدول الأعضاء في المجلس وبينها وبين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن أمثل الطرق لصوغ إطار يؤدي إلى تخفيف صرامة المشروطية المتعلقة بالسياسات عن كاهل البلدان المستفيدة، إما بتحسين الإطار القائم لورقات استراتيجية الحد من الفقر، أو عن طريق تعريف عملية بديلة لتعزيز الملكية الوطنية لدى البلدان المستفيدة في مجال صوغ وتنفيذ استراتيجيات فعالة للحد من الفقر؛

(ب) حث أعضاء المجلس على كفالة أن تكون جميع المبادرات المتعلقة بالبلدان النامية (بما في ذلك إتمام جولة الدوحة) متسقة مع الأهداف المشمولة في جدول الأعمال الإنمائي الدولي وعدم الإضرار بنطاق السياسات المتاحة للبلدان النامية وباستقلالها في سعيها إلى بلوغ أهدافها الإنمائية. ويشمل هذا العنصر الأخير جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية والإنمائية للبلدان النامية وتحسين مستوى الرفاه لموطنيها.

التوصية ٣: مبادئ توجيهية بشأن وضع أقل البلدان نموا

٣ - تقترح لجنة السياسات الإنمائية مبادئ توجيهية إضافية بشأن العملية التي يُضطلع بواسطتها بإدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نموا ورفعها منها، بغية توضيح الإجراءات القائمة وزيادة شفافيتها. وتطلب اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقر هذه المبادئ التوجيهية بوصفها إيضاحا إضافيا للإطار المبين في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ وقراراتها السابقة المتصلة بأعمال اللجنة في هذا الصدد.

باء - المسائل التي يوجّه إليها انتباه المجلس

١ - الأعمال المقبلة للجنة بشأن تغير المناخ

٤ - قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن يأخذ في اعتباره أعمال لجنة السياسات الإنمائية بشأن تحليل أوجه الارتباط والتعاضد بين تغير المناخ والتنمية، وأن يشجع اللجنة على الاضطلاع بالصياغة العاجلة لإطار للسياسات يقوم على نهج ذي مسارين. ويهدف النهج المقصود إلى تحقيق انخفاضات كبيرة في الانبعاثات من جانب البلدان المتقدمة النمو وتوفير دور أكثر محورية للبلدان النامية عن طريق تمكينها من جعل التنمية لديها مستدامة حقا.

٢ - رصد الشراكات الرامية إلى الحد من الفقر

٥ - توصي لجنة السياسات الإنمائية بأن يرصد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو وثيق، عن طريق استعراضاته الوزارية السنوية، تنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر، القائمة منها والمحسَّنة، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي يُحث على الأخذ بها في إطار منظومة الأمم المتحدة بغية التعرف على الطريقة الأكثر فعالية للشراكة الدولية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يرصد أيضا، عن طريق منتدى التعاون الإنمائي، مدى إنجاز الالتزامات التي أقرها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

الفصل الثاني

تغير المناخ والتنمية المستدامة

ألف – مقدمة

١ – تغير المناخ هو أوخم خطر من الأخطار الناشئة، وإذا لم يتصدّ له على الوجه السليم، يمكن أن يؤدي عاجلا إلى تعطيل الحياة على وجه هذا الكوكب. وقد بدأت تحدث بالفعل الآثار السلبية لتغير المناخ، الذي يتضح في شكل ارتفاع في متوسط درجة حرارة كوكب الأرض، وتبدو هذه الآثار في ظواهر الذوبان الواسع النطاق للأنهار الجليدية، وارتفاع منسوب سطح البحر، ونزوع الأنماط الجوية إلى التطرف، وغير ذلك من الظواهر المعاكسة، على نحو ما وثقه التقرير الصادر مؤخرا عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ[(١)]. وقد ثبت حاليا، وسيثبت مستقبلا، أن الآثار السلبية لتغير المناخ ستكون وخيمة بشكل خاص على البلدان النامية، بسبب ما يلي: (أ) موقعها الجغرافي؛ و (ب) اعتمادها على الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالمناخ (مثل الزراعة)؛ و (ج) ضعف قدرتها على التصدي لهذه الآثار.

٢ – كما أكد تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن تركيزات غازات الدفيئة زادت زيادة ملحوظة نتيجة للأنشطة البشرية، حيث تُعزى الزيادات العالمية في ثاني أكسيد الكربون في معظمها إلى ما طرأ من تغير على استخدام الوقود الأحفوري واستخدام الأراضي. وليس هناك من سبيل إلى وقف عملية تغير المناخ إلا إجراء تخفيض ضخم لانبعاثات غازات الدفيئة.

٣ – ويتعين أن تأتي المبادرة الرئيسية في مجال وقف تغير المناخ من جانب البلدان المتقدمة النمو، لكونها هي المسؤولة عن معظم الزيادة التي حدثت على مدى المائتي سنة الماضية في درجات تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض. ويلزم للبلدان الصناعية أن تنخرط في عملية جذرية لإعادة التفكير فيما لديها من أنماط الإنتاج والاستهلاك والمعيشة بهدف إنجاز ما يلزم لوقف عملية تغير المناخ من تخفيضات ضخمة لانبعاثات غازات الدفيئة. ويبين الاستعراض الذي أجراه ستيرن[(٢)] أن التكاليف المتكبدة من جراء تغير المناخ يمكن أن تكون باهظة، إلا أن المداومة على اتخاذ إجراءات حازمة من الآن فصاعدا يمكن، بقدر معقول من النفقات، أن تجنب البشرية تكبد تلك التكاليف الباهظة.

---

(١) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تغير المناخ ٢٠٠٧: الأسس العلمية الفيزيائية: موجز لمقرري السياسات (كمبردج، مطبعة جامعة كمبردج، ٢٠٠٧).

(٢) نيكولاس ستيرن، اقتصاديات تغير المناخ: استعراض ستيرن (كمبردج، مطبعة جامعة كمبردج، ٢٠٠٧).

٤ - وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن تخفيض الانبعاثات تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو، فإن البلدان النامية لها مصلحة حيوية فيما يتعلق بتغير المناخ، لا لأن آثاره السلبية ستكون أشد بالنسبة لها فحسب، بل لأنها تستطيع أيضا أن تؤدي دورا مهما في التخفيف من تغير المناخ.

٥ - وتهدف توصيات لجنة السياسات الإنمائية المتضمنة في هذا التقرير إلى تعزيز المسعى الرامي إلى معرفة كيف يمكن جعل التنمية مستدامة في مواجهة تغير المناخ وما هي الأدوار التي يتعين أن تؤديها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في هذا المجال. ويشير التقرير في هذا الصدد إلى عدة اتجاهات يمكن أن تنفذ فيها بحوث مثمرة في ظل إشراف لجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتسلّم اللجنة بأهمية الأعمال المضطلع بها بصدد المسائل المتصلة بتغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من جانب لجنة التنمية المستدامة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتشير إلى ضرورة أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور رائد في تنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة وحكومات البلدان الأعضاء والمنظمات الأخرى الأهلية وغير الحكومية والشعبية.

باء - تحدي الدفيئة

٦ - يفيد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ[٣] بأن درجة حرارة الأرض ترتفع بسبب التدخلات البشرية، وأن حدوث ارتفاعات أخرى في درجة الحرارة يحمل في طياته خطر وقوع عواقب مفجعة لذلك. ويرى المجتمع العلمي منذ أمد طويل أن حدوث زيادة مقدارها درجتان مئويتان فوق المستوى الذي كان سائدا في حقبة ما قبل الصناعة يمثل عتبة يرجح أن تحدث بعد تخطيها تغيرات ضخمة[٤]. بيد أن الخطر يتمثل في أن الآثار المتعاضدة للاحترار العالمي يمكن أن تؤدي بالعالم في وقت قريب جدا إلى زيادة في درجة الحرارة تبلغ

(٣) انظر: الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، المرجع نفسه.

(٤) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، المرجع نفسه؛ وستيرن، المرجع نفسه؛ وروزينا بيرباوم وآخرون، محررون، ''التصدي لتغير المناخ: تفادي ما لا يمكن معالجته ومعالجة ما لا يمكن تفاديه''، تقرير جديد أعده فريق الخبراء العلميين المعني بتغير المناخ والتنمية المستدامة من أجل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ٢٠٠٧؛ وبول باير، ''قيمة الغطاء الجليدي، ورقة مناقشة في سياق الإنصاف الإيكولوجي''، دراسة نقدية لمعالجة الآثار الكارثية في استعراض ستيرن، www.ecoequity.org/docs/WorthOfAnlceSheet.pdf.

٣ درجات مئوية أو أكثر[٥]. وحدوث زيادة درجة الحرارة بمقدار ٣ درجات مئوية أو أكثر يمكن أن يؤدي إلى ذوبان الغطاء الجليدي في غرينلاند، مما سيفضي إلى ارتفاع منسوب سطح البحر بما يصل إلى ٧ أمتار، وبذا تغمر المياه كثيرا من البلدان الواطئة الكثيفة السكان والمدن الساحلية الكبيرة في مختلف أنحاء العالم. وأسوأ أثر لهذه الظاهرة سيصيب البلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيكون مصير كثير منها أن تبتلعه مياه البحر بكامله. والفئة التي ستكون أكثر تضررا داخل البلدان النامية هي فئة الفقراء، لكونهم بالضرورة أكثر اعتمادا في اكتساب أرزاقهم على الأنشطة المتصلة بالمناخ، وأكثر تعرضا لعوامل الطبيعة، ولا يتوافر لديهم للتصدي لهذه الظواهر إلا القدر الأدنى من الموارد. ومن ثم فإن تغير المناخ سيلحق الدمار تحديدا بالدول والشعوب المسؤولة بأدنى قدر عن أسباب حدوثه.

٧ - والعنصر الرئيسي في تغير المناخ الناشئ عن الأنشطة البشرية هو انبعاث غازات الدفيئة المرتبط بالأنشطة البشرية. وأهم غاز من غازات الدفيئة هو ثاني أكسيد الكربون، الذي يشكل حاليا ٧٧ في المائة من الإمكانية المحتملة للاحترار العالمي. وقد زاد تركيز الكربون في الغلاف الجوي من ٢٨٠ جزءا في المليون في عام ١٩٠٠ إلى ٤٣٠ جزءا في المليون حاليا، وهو يزداد بمعدل يتراوح من جزأين إلى ٣ أجزاء في المليون سنويا. وتبين النماذج المناخية أن مستوى التركيز الذي يبلغ ٤٥٠ جزءا في المليون من المرجح أن تنجم عنه زيادة في درجة الحرارة مقدارها درجتان. بينما يرتبط مستوى التركيز البالغ ٥٥٠ جزءا في المليون بزيادة قدرها ٣ درجات. وفي ظل الاتجاهات الراهنة، من المرجح جدا تخطي هاتين العتبتين في غضون عقد واحد وثلاثة عقود، على التوالي. وهذا يبين الحاجة الماسة إلى بدء العمل على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة تخفيضا حادا.

٨ - ومعظم الزيادة في مستويات تركيز الكربون في الغلاف الجوي ناتجة عن الانبعاثات من البلدان الصناعية. ففي عام ٢٠٠٣، بلغ النصيب السنوي للفرد من الانبعاثات الكربونية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ١٩,٨ طنا و ٩ أطنان من ثاني أكسيد الكربون، على التوالي، بينما بلغ ١,٢ طن و ١,٠ طن في جنوب آسيا وفي وسط وشرق أفريقيا، على التوالي. وهذا يؤيد مقولة إن المبادرة الرئيسية في تخفيض الانبعاثات الكربونية يجب أن تأتي من البلدان المتقدمة النمو، أولا بسبب مسؤوليتها التاريخية وثانيا لاستمرار المستويات المرتفعة لانبعاثاتها حاليا.

(٥) من الجدير بالملاحظة أن الفرق بين درجة الحرارة الراهنة للأرض ودرجتها خلال العصر الجليدي الأخير لا يتجاوز ٥ درجات مئوية.

جيم – الاستجابات في مجال السياسات حتى الآن

٩ – يتوقف كم الانبعاثات الكربونية على أربعة عوامل، هي: حجم السكان، ونصيب الفرد من الدخل، والكثافة الطاقية (الطاقة المستخدمة لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي)، والكثافة الكربونية (الانبعاثات الكربونية لكل وحدة من وحدات الطاقة المستهلكة). وثمة مجال للعمل فيما يتعلق بكل عامل من هذه العوامل. فمثلا، يمكن بذل الجهود لجعل عدد سكان العالم أكثر توافقا مع القدرة الاستيعابية لكوكب الأرض. وقد يلزم أن تركز البلدان المتقدمة النمو بقدر أكبر على نوعية النمو لا على كميته. ويمكن للأنماط البديلة للاستيطان والاستهلاك في هذه البلدان أن تجعل الحياة أكثر إرضاء حتى عند مستويات الدخل الراهنة أو الأقل منها قليلاً. ويمكن أن تساعد التغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك على التقليل من الكثافة الطاقية للدخل. إلا أن مجال العمل الواعد بالقدر الأكبر يتعلق بالكثافة الكربونية للطاقة. وتوجد حاليا بالفعل تكنولوجيات عديدة لتوليد الطاقة بأساليب منخفضة الكربون أو منعدمة الكربون في البلدان المتقدمةالنمو[٦].

١٠ – وفي عام ١٩٩٢، حددت اتفاقيه الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (في المادة ٢) هدف تثبيت تركيزات غازات الدفيئة عند مستوى يتيح للتنمية أن تمضي قدما على نحو مستدام. ومتابعة لهذا الهدف، ركّز بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة من قبل البلدان المتقدمة النمو (المرفق الأول، الأطراف). ووفقا للبروتوكول، تلتزم هذه البلدان بتخفيض انبعاثاتها بنسبة ٥,٢ في المائة، بالقياس إلى مستوى عام ١٩٩٠، خلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى الفترة ٢٠٠٨– ٢٠١٢. وامتنع البروتوكول عن فرض حدود للانبعاثات على البلدان النامية بالنظر إلى ما يلي: (أ) ليس لها تاريخيا دور يُذكر في إحداث تركيزات غازات الدفيئة؛ و (ب) المستويات الحالية لمجموعة الانبعاثات منخفضة نسبيا، وبخاصة نصيب الفرد من الانبعاثات؛ و (ج) الحاجة الماسة إلى النمو بسرعة لمعالجة مشاكل الفقر. واستحدث بروتوكول كيوتو ما يسمى أدوات مرنة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بطرق فعالة، تشمل مبادلة الكربون وآلية التنمية النظيفة. وكان من المفترض أيضا أن تنشئ هذه الأدوات رابطة ما بين الجهود المتعلقة بتغير المناخ في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

١١ – ومن المؤسف أنه حتى هذه الأهداف المتواضعة لبروتوكول كيوتو ليست قيد الإنجاز. فبدلا من تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، ازدادت هذه الانبعاثات فعلا

(٦) انظر س. باثالا و ر. سوكولو ”دعائم تحقيق الاستقرار: حل مشكلة المناخ للسنوات الخمسين القادمة بالتكنولوجيات الحالية“، *Science*, 305: 968-972؛ وستيرن، المرجع نفسه؛ وبيرباوم وآخرون، المرجع نفسه.

بنسبة ١٧ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣، من ٢٢ غيغا طن إلى ٢٦ غيغا طن من ثاني أكسيد الكربون[٧]. وقد ثبت أن الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو لتخفيض الانبعاثات محليا غير كافية. ولم يثبت أن مبادلة الكربون أداة فعالة وملائمة من أدوات السياسات كما كان متوقعا. وكثيرا ما يبدو أن البلدان المتقدمة النمو تستخدم آلية التنمية النظيفة لتجنب إحداث تغييرات أعمق في أنماط إنتاجها واستهلاكها. وبوجه عام، يعتبر بروتوكول كيوتو خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن كانت لا تزال هناك أطراف مهمة لم توقع وتصدق عليه بعد. إلا أنه نظرا للطابع الملح للتحديات الماثلة، لا يزال بروتوكول كيوتو يمثل استجابة غير كافية ومحدودة في مجال التخفيف.

١٢ - وبالإضافة إلى جهود التخفيف المتوخاة في بروتوكول كيوتو، هناك بعض الجهود التي بذلت في مجال التكيف. فقد أنشئت عدة صناديق لتعزيز تدابير التكيف على الصعيد الوطني، ولا سيما في البلدان النامية. ومن أمثلة ذلك مرفق البيئة العالمية، الذي يوفر نحو ٥٠ مليون دولار سنويا لبناء القدرة على التكيف. بيد أن التدابير التي تستهدف التكيف لا تزال، كلها معا، غير كافية بالمقارنة بالتحديات الماثلة.

دال - التنمية المستدامة: السبيل إلى المستقبل

١٣ - على المدى البعيد، ينبغي للبشرية أن تقصد إلى بلوغ شأو أبعد من مجرد هدف التثبيت الذي ترمي إليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأن تسعى جاهدة إلى عكس مسار الاحترار الذي يحدث منذ بدء عصر التصنيع. ويبدو أن التدابير المتخذة حتى الآن تهدف إلى تعديل السلوك في نطاقات هامشية فقط، في حين أن التحدي يقتضي أن يكون التغيير أكثر عمقا وأن تكون الدوافع والجهود على مستوى مختلف تماما.

١٤ - ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تداوم على الأخذ بزمام المبادرة وأداء دور رئيسي في التصدي لخطر تغير المناخ، وذلك لسببين هما مسؤوليتها التاريخية وقدرتها الحالية على الحد من الانبعاثات. وهناك عدة مسارات يمكن أن تسير فيها الجهود المقبلة في هذه البلدان، وهي كما يلي:

(أ) الإقرار على نحو أوسع نطاقا وأكثر عمقا بأن تغير المناخ يهدد استدامة الحياة والمجتمعات في جميع البلدان؛

(٧) الغيغا طن يعادل ١ بليون طن متري.

(ب) زيادة الوعي بأن التدخل البشري الذي يتخذ شكل الانبعاثات الكربونية هو السبب الرئيسي لتغير المناخ، وأن إنجاز تخفيضات ضخمة لهذه الانبعاثات أمر ضروري لوقف عملية تغير المناخ؛

(ج) الإقرار بأن أسلوب المعيشة ونمط الاستهلاك الحاليين في البلدان المتقدمة النمو (وكذلك أسلوب معيشة الأغنياء في البلدان النامية ونمط استهلاكهم) لا يتصفان بالاستدامة، وأنه يلزم إجراء تغييرات أساسية إذا أريد تخفيض الانبعاثات الكربونية إلى المستوى المنشود. ويلزم وضع مخطط عام لهذه التغييرات والتوصل إلى اتفاق اجتماعي بشأنه. وينبغي أن تعكس التغييرات المقترحة وجوب أن تركز البلدان المتقدمة النمو حاليا بقدر أكبر على نوعية المعيشة واستدامتها الطويلة الأجل بدلا من التركيز على زيادة الممتلكات المادية دون اعتبار للعواقب المناخية؛

(د) صوغ شراكة واسعة النطاق بين الحكومات والقطاع الخاص لتنفيذ المخطط العام المتفق عليه وإحداث التغييرات اللازمة في البنية الأساسية والإنتاج الصناعي، وكذلك في تطوير التكنولوجيات اللازمة وتطبيقها. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تشرع في بذل جهد ضخم لمواصلة تطوير هذه التكنولوجيات وتطبيقها؛

(هـ) تجديد الالتزام بمساعدة البلدان النامية على أن تنمو نموا سريعا وأن تفعل ذلك بطريقة تكفل الاستدامة، وتساعد، عن طريق التكيف، على مواجهة مخاطر تغير المناخ.

١٥ - ومن ثم ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبدأ العمل فورا بشأن اتخاذ خطوات ما بعد كيوتو التي ترمي إلى إجراء تخفيضات كبيرة في الانبعاثات الكربونية من خلال تدابير تنظيمية ملائمة، وألا تفرط في الاعتماد على الآليات المرنة التي لم تثبت فعاليتها حتى الآن. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يوفق ترتيب ما بعد كيوتو بين التنمية وتغير المناخ وأن يولى مكانة أكثر محورية للتحدي المزدوج الذي تواجهه البلدان النامية وهو أن تحقق النمو بمعدل أسرع وعلى نحو خال من الكربون. ومن ثم هناك دور يجب أن تؤديه البلدان المتقدمة النمو في تقديم الدعم، التكنولوجي والمالي معا، إلى البلدان النامية كي تشارك في أنشطه التخفيف التي تتجاوز الأنشطة التي لها صلة مباشرة بالتنمية.

١٦ - ويلزم للبلدان النامية أن تدرك أنه من مصلحتها أيضا أن تشارك في جهود التخفيف لأسباب إنمائية، وكذلك لأسباب تتعلق بتغير المناخ مباشرة في حالة بعض هذه البلدان التي أصبحت لديها مصادر جديدة وناشئة للانبعاثات الضخمة. ويمكنها القيام بذلك عن طريق جعل نموها خاليا من الكربون بقدر الإمكان. وفي السنوات الأخيرة، ازدادت انبعاثات غازات الدفيئة في بعض البلدان النامية بمعدل أسرع من المتوسط العالمي. وفي حين أن هدف

التكافؤ في نصيب الفرد من الانبعاثات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد يكون مبررا من بعض المنطلقات، فإن الخطر يكمن في أن محاولات البلدان النامية لتحقيق هذا التكافؤ، بل وحتى الوصول إلى المتوسط العالمي الحالي، ستعجل ازدياد انبعاثات غازات الدفيئة، وستنشئ بالتالي احتمال أن تصبح الأرض ''سفينة موشكة على الغرق''.

١٧ - ومن الأمور المشجعة أن العديد من البلدان النامية تضع حاليا خططا تشمل تدابير لا تستهدف التكيف فحسب، بل التخفيف كذلك. وتتضمن هذه الخطط جهودا لغرس الغابات كثيرا ما تؤدي فيها المنظمات الشعبية دورا هاما. إلا أن تدابير التكيف التي اتخذتها البلدان النامية لا تزال على وجه الإجمال غير كافية.

١٨ - ويتمثل التحدي الذي يواجه البلدان النامية في تحقيق نمو اقتصادي سريع مع إضافة أقل قدر ممكن من غازات الدفيئة إلى الغلاف الجوي. ومواجهة هذا التحدي تتطلب بذل جهود هائلة تشمل ما يلي: (أ) إجراء البحوث اللازمة لصوغ استراتيجية إنمائية مناسبة؛ و (ب) التوصل إلى توافق وطني في الآراء حول الاستراتيجيه المعتمدة؛ و (ج) تعبئة الموارد المحلية والخارجية اللازمة؛ و (د) التنفيذ الفعلي للاستراتيجية. ويتعين أن تركز استراتيجية التنمية هذه على أوجه الترابط بين النمو والفقر وتغير المناخ، ويجب أن تولي دوراً هاماً للفقراء بصفتهم عنصرا فاعلا وألا تعاملهم على أنهم فئة متلقية مستهدفة بالأعمال التي يقوم بها آخرون. ويمكن أن تشمل أدوات السياسات التي تستخدمها الاستراتيجية الاستثمار المباشر في البحوث والإرشاد، والأشغال العامة الواسعة النطاق، والتنظيم الاتفاقي، والإعانات والضرائب، وآليات إعادة التوزيع، والضرائب التفاضلية، وبرامج الإعانة التي تميز الفقراء، والآليات السوقية غير التجارية، وتنمية المجتمعات المحلية، وبرامج الائتمان والائتمان الصغير، وإقامة مؤسسات رفيقة بالمناخ، والإجراءات القانونية، ويُتوخى مثاليا أن يدعمها جميعها ويرصدها المواطنون وأن يجري تقييمها على أساس الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل. ويلزم للاستراتيجية الإنمائية المنشودة أن تضع في الاعتبار السياسات المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية، واستخدام الأراضي، والطاقة (بما في ذلك نشر استخدام الطاقة المتجددة، وأمن الطاقة، وحفظ الطاقة، وكفاءة الطاقة).

١٩ - وقد تكون لمواصلة تحليل الصلة بين الفقر وتغير المناخ آثار على مفاهيم ومؤشرات الضعف، لا سيما تلك المتصلة بأقل البلدان نموا.

هاء - شراكة جديدة من أجل التنمية المستدامة

٢٠ - إن مواجهة تغير المناخ وتحقيق استدامة التنمية يتطلبان إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولا تستطيع البلدان المتقدمة النمو تفادي الاختلالات

التي يمكن أن يسببها تغير المناخ إذا ما انطلقت البلدان النامية بكامل سرعتها نحو بلوغ مستويات نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية في البلدان المتقدمة النمو. كما أن البلدان النامية لا يمكنها أن تنخرط في عملية للنمو تخلو من الكربون أو تسبب قدرا ضئيلا منه دون أن يتوافر لها دعم تكنولوجي ومالي كاف من البلدان المتقدمة النمو.

٢١ - ولدى ابتكار تكنولوجيات رفيقة بالمناخ، يلزم للبلدان المتقدمة النمو أن تولي انتباهها إلى مدى إمكانية تطبيقها في البلدان النامية أيضا. وبالإضافة إلى خدمة القضية العامة للتخفيف، فإن هذا يمثل فكرة معقولة من وجهة النظر التجارية، لأن زيادة حجم السوق، يمكن أن تجعل قدرا أكبر من هذه التكنولوجيات مجديا تجاريا. إلا أنه ينبغي ألا يكون مدى الربحية في الأجل القصير عائقا أمام تطوير التكنولوجيات الرفيقة بالمناخ ونشر استخدامها. كما أن حقوق الملكية الفكرية يجب ألا تكون عائقا أمام نشر التكنولوجيات الرفيقة بالمناخ ونقلها وتكييفها واستخدامها الفعلي في البلدان النامية.

٢٢ - ويلزم أن تقدم البلدان المتقدمة النمو أيضا الدعم التقني الضروري كي تتمكن البلدان النامية من تكييف هذه التكنولوجيات ووضعها قيد الاستخدام. كما يلزم للبلدان النامية نفسها أن تنهض بمستوى قدرتها التكنولوجية الوطنية تحقيقا لأمرين هما تكييف التكنولوجيات الرفيقة بالمناخ المتاحة في البلدان المتقدمة النمو وتطوير التكنولوجيات الرفيقة بالمناخ التي تناسب الظروف التي تنفرد بها.

٢٣ - وبما أن البلدان النامية كثيرا ما تفتقر إلى الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتها الاستثمارية الملحة، فإنها تحتاج إلى موارد إضافية لتنفيذ تدابير التنمية الخالية من الكربون أو القليلة الكربون. لذلك يلزم تحديد آليات لتمكين البلدان النامية من اتباع مسارات إنمائية أكثر رفقا بالمناخ. ويمكن أن تشمل هذه الآليات تقديم مساعدة مالية بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية أو برامج تمويل دولية مبتكرة مثل فرض ضرائب على انبعاثات الكربون أو غازات الدفيئة.

٢٤ - ويجب ألا يُنظر إلى الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في التصدي لتغير المناخ على أنها مسألة إعطاء وتلق للمعونة فقط، أو على أنها مجرد معاملات حكومية دولية. فنطاق الإجراءات اللازمة هائل الاتساع بدرجة يمكن معها تصور أبعاد وقنوات عمل مختلفة تشمل أدوارا للحكومات، وشركات القطاع الخاص، وفرادى منظمي المشاريع، والمنظمات المدنية وغير الحكومية، والهيئات المهنية وغيرها.

واو – الاستنتاجات والتوصيات

٢٥ – أصبح تغير المناخ يؤثر بالفعل تأثيرا سلبيا على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وخصوصا في أشد البلدان النامية ضعفا، و لم يبق أمام كوكب الأرض سوى عقود قليلة قبل أن يتخطى الارتفاع في مستويات درجة الحرارة العتبة التي لا بد أن يُتوقع بعدها أن تترتب على هذا الارتفاع آثار وخيمة.

٢٦ – تتسم الاستجابة لخطر تغير المناخ حتى الآن بأنها غير كافية، وهناك حاجة ملحة إلى النهوض بجهود التخفيف والتكيف إلى مستوى مختلف تماما. فبروتوكول كيوتو، رغم أنه جهد محمود، لم يكن له في نهاية المطاف، أثر يذكر فيما يتعلق بمعالجة المشكلة. ويجب على أي ترتيب لما بعد كيوتو أن يتجاوز ذلك بقدر كبير ليعكس بشكل صحيح ضخامة المشكلة وشدة إلحاحها.

٢٧ – وفي حين أن بروتوكول كيوتو تبع نهجا أحادي المسار فركز على تخفيض الانبعاثات بقدر ضئيل من جانب البلدان المتقدمة النمو، ومعاملة البلدان النامية على أنها متفرجة بوجه عام، يجب أن تعتمد ترتيبات ما بعد كيوتو نهجا ذا مسارين متزامنين، الأول يهدف إلى إحداث تخفيضات ضخمة في الانبعاثات من قبل البلدان المتقدمة النمو، والثاني يسند دورا أكثر محورية للبلدان النامية من خلال تمكينها من النمو على نحو أسرع وجعل هذا النمو قليل الكربون أو خاليا منه بقدر الإمكان، عن طريق النجاح في اعتماد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية ملائمة ورفيقة بالمناخ مع بذل التعاون التكنولوجي والمالي اللازم من جانب البلدان المتقدمة النمو.

٢٨ – ويمكن أن يسهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عملية ما بعد كيوتو بتصعيد مرتبة مسألة تغير المناخ في جداول أعمال جميع لجانه الفنية واللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات والإدارات الخاضعة لإشرافه.

٢٩ – ويمكن للمجلس أن يسهم أيضا في مرحلة ما بعد كيوتو بتوفير منبر داخل هيكله الجديد لإجراء حوار شامل ومطرد على صعيد السياسات بين مسألتي المناخ والتنمية، يضم ممثلين لمختلف وكالات الأمم المتحدة، والوزارات الوطنية (بما فيها وزارات الاقتصاد والمالية والتجارة والصناعة) والقطاع الخاص وغيرها من الأطراف المعنية، بما في ذلك فئات الفقراء والسكان الأصليين والنساء، ممن لديهم مصلحة في هذين المجالين من مجالات السياسات، المناخ والتنمية.

٣٠ - ويمكن أن يشرع المجلس في عملية التنقيح المقبلة للأهداف الإنمائية للألفية لكي تعكس على الوجه السليم خطر تغير المناخ وأثره الطاغي على جميع المسائل الإنمائية الأخرى.

٣١ - ويمكن أن ينظر المجلس في دعوة لجنة السياسات الإنمائية إلى الأخذ بزمام القيادة في قيادة عملية التراكم المعرفي، والتحليل واستخلاص النتائج، اللازمة لصوغ إطار مفاهيمي وسياساتي مناسب يهدف إلى تحقيق التكامل بين أهداف التنمية وهدف وقف تغير المناخ.

الفصل الثالث

تعزيز الشراكة الدولية من أجل الحد من الفقر على نحو فعال

١ - يكدح كثير من أقل البلدان نموا، وبخاصة في أفريقيا، من أجل إنجاز هدف الحد من الفقر والجوع على النحو المحدد في الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من الالتزام الدولي بالحد من الفقر، فإن الإطار الراهن للشراكات العالمية الرامية إلى بلوغ هذا الهدف، الذي يتخذ من ورقات استراتيجية الحد من الفقر أداته الرئيسية، لا يبدو إطارا كافيا ولا فعالا. ومن ثم يلزم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن يتخذ الشركاء الدوليون خطوات حاسمة لتحسين كل من الإطار الاستراتيجي وشراكات العمل التي تحدد النهج المتخذ تجاه موضوع الحد منن الفقر.

٢ - ومن الشروط الحاسمة للعمل على الحد من الفقر وجود استراتيجيات وطنية فعالة لذلك. وهذه الاستراتيجيات يلزم أن تنشئها البلدان بنفسها و ينبغي أن يكون نطاقها شاملا وأن يكون توجهها طويل الأمد. ومن الشروط الرئيسية لأي إطار فعال زيادة حيز الملكية الوطنية في مجال إنشاء الاستراتيجيات الإنمائية وتنفيذها.

٣ - وقد حظيت هذه المفاهيم الأساسية بالقبول في إطار إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، الذي اتخذ من مبدأي مواءمة وتنسيق تنفيذ المعونة أساسا لإطار جديد للمساءلة المتبادلة. بيد أن هذا ليس بكاف للتوصل إلى استراتيجيات أكثر فعالية للحد من الفقر. وتنوه اللجنة إلى أن المجتمع الدولي يجابه تحديات إضافية وملحة. وأحد التحديات الكبرى هو تغير المناخ، على نحو ما تم عرضه في الفصل الثاني أعلاه. ويتعين أن تكون الجهود الرامية إلى تخفيف الاحترار العالمي جزءا لا يتجزأ في أي استراتيجية للحد من الفقر. ومن اللازم تحقيق نمو يكون في صالح الفقراء، على أن يكون أيضا نموا مستداما (''مناصرا للبيئة'')، وذلك في إطار شراكة مع فقراء العالم.

٤ - ويتناول هذا الفصل بالبحث نقائص عملية استراتيجيات الحد من الفقر. وعلى أساس من هذا البحث، تقترح اللجنة عددا من الاتجاهات لإصلاح الشراكات الدولية يمكن أن يُسهم في تحسين النتائج.

ألف - مدى فعالية ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتأثيرها في مجال الحد من الفقر

٥ - بدأ تطبيق عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر في عام ١٩٩٩ بوصفها نهجا جديدا للإقراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يرمي إلى أهداف متعددة، هي: (أ) إتاحة إمكانية صرف أموال من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

و (ب) زيادة فعالية المعونة؛ و (ج) الإسهام في الحد من الفقر وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (د) أن يكون الاضطلاع بذلك مقترنا بالملكية الوطنية وأن يكون التسيير فيه للبلدان. وقد ناقشت لجنة السياسات الإنمائية مدى تحقيق نهج ورقات استراتيجية الحد من الفقر لهذه الأهداف، والمشاكل التي حالت دون كمال تحقيقها.

٦ - صرف الأموال من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. تم تحقيق هذا الهدف. فبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بلغ عدد البلدان التي تتلقى تخفيفا لعبء ديونها في إطار المبادرة ٣٠ بلدا، وجاوزت القيمة المحتملة لتخفيف عبء الديون، إذا شاركت جميع الجهات الدائنة، ٦٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بصافي القيمة الحالية لعام ٢٠٠٥. ومن ثم يبدو أن هذه العملية لا تزال وسيلة فعالة لتخفيف عبء الديون.

٧ - فعالية المعونة. وحَّدت عملية استراتيجيات الحد من الفقر بين الجهات المانحة في مجال الحد من الفقر، فخفضت بذلك تكاليف المعاملات المرتبطة بتحويلات المعونة إلى البلد المستفيد. وقد ازدادت المواءمة والتنسيق في عمليات إيصال المعونة. وعلى الرغم من أوجه التحسن هذه، لا تزال توجد مشاكل خطيرة بشأن مدى إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة والافتقار إلى التناسق مع أهداف البلد المستفيد.

٨ - الحد من الفقر. لا يبدو أن نهج ورقات استراتيجية الحد من الفقر حقق كثيرا في هذا المجال. فكل ما أنجزه هذا النهج لا يتجاوز على أفضل تقدير، إذا ما قورن بالركود السابق، الإسهام في إحداث قدر متوسط من التحسن. وينطبق هذا بوجه خاص على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٩ - الملكية القطرية. لم تتحقق بمعنى الكلمة ملكية وطنية للاستراتيجيات الإنمائية، أي أن تكون الحكومات هي التي تتولى تصميم استراتيجياتها، بالتشاور على الوجه المناسب مع العناصر المحلية[(١)]. ويعزى هذا إلى ثلاثة جوانب تتسم بها هذه العملية، وهي كما يلي:

(١) يدل مضمون ورقات استراتيجية الحد من الفقر على قوة تأثير الجهات المانحة على البرنامج. وقد بينت دراسات شتى لما اكتمل من ورقات استراتيجية الحد من الفقر أنه لا يوجد حيود أساسي عن نوع المشورة التي كانت تقدم في الماضي بشأن السياسات الاقتصادية في إطار البرامج السابقة الخاصة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبرامج التكيف الهيكلي. وانظر، على سبيل المثال، فرانسيس ستيوارت ومايكل وانغ، ''ورقات استراتيجية الحد من الفقر في سياق منظور حقوق الإنسان''، في ب. ألستون و م. روبنسون (محرران)، ''حقوق الإنسان والتنمية'' (أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٥)؛ و روب فوس وماريتسا كابيتساس، ظواهر الوهم والإفاقة منه فيما يتعلق بالنمو لصالح الفقراء: استراتيجيات الحد من الفقر في بوليفيا ونيكاراغوا وهندوراس، الدراسة رقم ١٧ من دراسات الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (استكهولم، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ٢٠٠٥).

(أ) يترع مجتمع الجهات المانحة الدولية إلى شدة الإفراط في المشاركة في إعداد الوثائق وتنظيم عمليات التشاور وما إلى ذلك؛ و (ب) تُصرف الأموال الآتية من الجهات المانحة في إطار عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر بمشروطية ضمنية، ومن ثم تجنح البلدان المستفيدة إلى التنبؤ بما تريد الجهات المانحة أن تسمعه ثم صياغة مقترحاتها وفقا لذلك؛ و (ج) تشمل مساهمة صندوق النقد الدولي (عن طريق مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو) شروطا صارمة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي، على غرار ما كان في برامج التكيف الهيكلي السابقة.

١٠ - ويبدو أن القدر الأكبر من التحسن في مجال الحد من الفقر قد تحقق في البلدان التي توجد لديها استراتيجيات إنمائية وطنية محددة تحديدا جيدا، وليس في البلدان التي توجد لديها سياسات وعمليات وثيقة الصلة بورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويعزى إلى النمو الاقتصادي المسيَّر بالاستثمارات ما تحقق من منجزات كبيرة في مجال الحد من الفقر في بلدان مثل الصين وماليزيا وفييت نام والهند. ويلزم أن توجد شراكة دولية جديدة لدعم جهود الحد من الفقر تتخلى عن المشروطية الصارمة وتوسع نطاق اختيار السياسات. وهذا يستلزم إصلاحا لهذه العملية يستهدف تأمين الملكية الوطنية الحقة، على النحو المتفق عليه في إطار إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

باء - السياق القطري

١١ - يلزم لصوغ استراتيجيات وطنية فعالة منن أجل الحد من الفقر أن يتوافر عنصران هما المساءلة الوطنية والقدرة الوطنية. والوضع المثالي هو أن تصاغ هذه الاستراتيجيات عن طريق نظم ديمقراطية خاضعة تماما للمساءلة. بيد أن نمو هذا النوع من المساءلة هو نفسه عملية يلزم أن تتطور وتتحسن مقترنة بتغيرات أخرى. فينبغي أن تُنجز إصلاحات النظم القانونية والتعليم وما إلى ذلك على نحو يعزز قدرة البلد على صوغ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإعادة هيكلة الاقتصاد المحلي، والتعامل بأسلوب فعال مع الشركاء الإنمائيين.

جيم - الشراكة العالمية

١٢ - تُسلم لجنة السياسات الإنمائية بأن الشراكة العالمية الفعالة ينبغي أن تكون هي المبدأ الذي ينظم المساعدة الإنمائية المقدمة لأغراض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا. وعلاوة على ذلك، انعقد الاتفاق في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة على ضرورة دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. والمطلوب حاليا هو تحويل هاتين الغايتين إلى حقيقة واقعة بتوسيع نطاق خيارات السياسات عن طريق تقليص المشروطية المصاحبة للدعم المالي الخارجي بشأن السياسات، ومساعدة البلدان المستفيدة على أن

تستعمل خيارات السياسات المتاحة لها بأكبر قدر من الفعالية، وتنويع مصادر التمويل، وجعل نظام التبادل التجاري مواتيا بقدر أكبر لتحقيق النمو والحد من الفقر.

١٣ - ويلزم لتحقيق النمو والحد من الفقر على نحو فعال أن يكون بمقدور البلدان أن تختار سياساتها من بين مجموعة متنوعة من السياسات، أي ما يسمى نطاق السياسات الوطنية، وفقا لأحوالها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويلزم لإطار الشراكة أن يعزز نطاق السياسات الوطنية عن طريق تحقيق تراصف طريقة الشراكة الدولية مع الاستراتيجيات الوطنية بحق. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تؤدي النقاط المرجعية النقدية والمالية التي يُتفق عليها بين الجهة المانحة والجهة المستفيدة إلى التعقيم الإجباري لما هو متاح من موارد المعونة والموارد المحلية، أو إلى الحيلولة، بناء على اعتبارات تطبق تطبيقا آليا بشأن القدرة على تحمل الديون، دون وصول الجهة المستفيدة إلى مصادر الاقتراض الأجنبية لأغراض الاستثمارات التجارية أو الإنتاجية.

١٤ - ويجب أن تتوجه استراتيجيات الحد من الفقر إلى إنجاز تحسينات مستدامة طويلة الأمد في مستوى رفاه الفقراء. ومن المهم كفالة أن يتوافر للبلدان المستفيدة المجال والحرية اللذان يتيحان لها اختيار مجموعات مختلفة من السياسات القطاعية وسياسات الاقتصاد الكلي المهيأة وفقا لاحتياجاتها وسياقها المؤسسي. وقد ثبتت فعالية سياسات الاقتصاد الكلي المتسمة بالمسؤولية والمعاكسة للتقلبات الاقتصادية في تحقيق النمو المستدام. وهناك حاجة أيضا إلى السياسات التي تشجع على التنويع الاقتصادي؛ وإعادة توزيع الأصول الإنتاجية، مثل الأراضي اللازمة لاكتساب الرزق وللسكن، بهدف إتاحتها للفقراء وبخاصة النساء؛ وإيجاد فرص العمالة؛ والاستثمار في مجالي الصحة والتعليم؛ وتوفير الهياكل الأساسية والضمان الاجتماعي الأساسي للفقراء[٢].

١٥ - والغاية التي ترمي إليها جهود الحد من الفقر لا تقتصر على مجرد تحسين الدخول التي يكتسبها الفقراء، بل من المهم أن تشمل أيضا بناء القدرات البشرية على تحقيق تحسن مطرد في مستوى الرفاه والكرامة الإنسانية والتمكين. وينبغي أن يشكل الاستثمار الطويل الأجل في التنمية المؤسسية، التي تشمل التشريعات التي تكفل الشفافية وزيادة المعلومات المتاحة من أجل إنفاذ حقوق الإنسان ودعم تشكيل التنظيمات في أوساط الفقراء، جزءا مهما من أجزاء استراتيجيات الحد من الفقر.

(٢) انظر على سبيل المثال: الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٦: تباين مستويات النمو والتنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.06.II.C.1).

١٦ - وبالنظر إلى الخطر الجسيم الذي تنطوي عليه ظاهرة الاحترار العالمي، ينبغي للسياسات التي ترمي إلى الحد من الفقر أن تأخذ هذا العنصر في حسبانها بصورة منهجية، لا سيما على ضوء الخطر المدلهم الذي يتهدد الاقتصادات الضعيفة من جراء هذه الظاهرة. وهذا مجال جديد يلزم أن يجري بشأنه مزيد من البحوث للتمكن من تصميم استراتيجيات وأدوات و تكنولوجيات وشراكات عالمية مناسبة.

دال - تمويل التنمية

١٧ - لا بد من زيادة المساعدة الإنمائية والاستثمارات الخاصة إذا أريد للبلدان أن تحقق الأهداف المتفق عليها في مجال الحد من الفقر. وتبين دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا[٣] أن البلدان الأفريقية يلزم أن تنمو بمعدل لا يقل عن ٧ في المائة كي تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا المعدل هو أيضا الهدف المعتمد في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأحد العناصر الرئيسية اللازمة لبلوغ هذا المعدل المرتفع للنمو هو تحقيق زيادات يُعتد بها في الاستثمارات المحلية، عن طريق تعزيز التمويل الخارجي وتقوية عملية حشد الموارد المحلية، على النحو المتوخى في توافق آراء مونتيري.

١٨ - ومن المرجح أن تؤدي زيادة تنويع مصادر التمويل إلى تعزيز الحرية التي يتمتع بها البلد على صعيد السياسات. ويمكن أن يتوافر قدر كبير من الموارد الإضافية من ظهور جهات جديدة مانحة للمعونة، والموارد المتاحة من المصارف الإنمائية الإقليمية، واستثمارات القطاع الخاص، والاستخدام الفعال للتحويلات المالية الواردة من الخارج. ويمكن أن تكون الإيرادات التجارية مصدرا مهما آخر من مصادر التمويل الإنمائي. ويلزم للمجتمع الدولي أن يكفل أن تكون مفاوضات جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية متسقة مع أهداف الحد من الفقر، وألا تكون سياسات التبادل التجاري متعارضة مع الأهداف الإنمائية وأولويات التعاون الإنمائي. ومن الأمور التي يمكن أن تساعد في هذا الصدد تدابير المعونة مقابل التجارة والإطار المتكامل المعزز، ولكن بشرط أن يقترن ذلك بجدولة زمنية مناسبة لتدابير تحرير التجارة من القيود كي يتاح للبلدان ما يلزم من الوقت ومن السعة على صعيد السياسات لإزالة العقبات القائمة على صعيد العرض وبناء قدراتها التصديرية.

---

(٣) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الاقتصادي بشأن أفريقيا لعام ١٩٩٩: التحدي المتمثل في الحد من الفقر وتحقيق الاستدامة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.K.4)، وهو متاح في الموقع الشبكي التالي: http://www.uneca.org/eca_resources/publications/espd/economic_report_1999.htm.

هاء – بيئة التبادل التجاري والحد من الفقر

١٩ – يُسلم الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية بأهمية تحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف، ولكن هناك إصلاحات يلزم إنجازها لتقليل أوجه عدم التماثل القائمة التي تشوب قواعد هذا النظام. ومن أهم المشاكل في هذا الصدد ما يوجد من تشوهات في مجالي التجارة والإنتاج الزراعيين العالميين من جراء استمرار البلدان المتقدمة النمو في فرض حواجز تعريفية وغير تعريفية مرتفعة على نخبة من المنتجات الزراعية ذات الأهمية التصديرية لدى البلدان النامية، مع مداومتها في الوقت نفسه على تقديم إعانات تصديرية كبيرة ودعم محلي كبير لمنتجي هذه السلع لديها.

٢٠ – وتؤدي الإعانات الزراعية التي تُقدم في البلدان المتقدمة النمو إلى انخفاض إيرادات الزراعة في البلدان النامية وتسهم بطرق عدة في زيادة الفقر، من حيث أنها (أ) تقلل من إمكانيات وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو؛ و (ب) تمنع البلدان النامية من بيع منتجاتها في أسواق ثالثة؛ و (ج) تضر بالمنتجين في البلدان النامية لأنها تجعلهم يواجهون منافسة من منتجات زراعية مستوردة رخيصة الثمن رُخصا مصطنعا. وترحب لجنة السياسات الإنمائية بالقرار المتخذ في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي يقضي بإلغاء الإعانات التصديرية الزراعية بحلول عام ٢٠١٢ وتأييد اعتماد خطة طريق تفضي إلى هذا الإلغاء، ولكن الأمر الأهم من ذلك هو أنه تم التوصل إلى اتفاق على إجراء تخفيضات كبيرة وفعالة في الدعم الزراعي المحلي في البلدان المتقدمة النمو.

٢١ – وقد قامت بلدان نامية عديدة بتحرير التجارة لديها من القيود لعدة أسباب منها تلبية شروط السياسات المقترنة بالقروض وتدفقات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف، والالتزامات المفروضة في إطار منظمة التجارة العالمية، واتفاقات التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف. وحينما يقترن ذلك باستمرار الدعم المحلي للمنتجين في البلدان المتقدمة النمو، تكون النتيجة بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية هي أن تتدفق إليها واردات رخيصة تزيح من الساحة منتجات صغار الزراع وقد تؤدي إلى انتكاس مسار التصنيع في البلدان النامية، على النحو الذي يُفاد بحدوثه في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المهم ألا ينتج عن جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية وعن الاتفاقيات الثنائية تفاقم هذا الاتجاه.

٢٢ – ومن النتائج التي أدى إليها أيضا تنفيذ قواعد حقوق الملكية الفكرية التي سنتها منظمة التجارة العالمية وتنفيذ بعض اتفاقات التجارة الثنائية ارتفاع تكاليف الأدوية في البلدان النامية. ويمكن أن تؤثر بعض القواعد غير الملائمة من قواعد الملكية الفكرية تأثيرا سلبيا على حقوق الزراع في إدخار البذور وتبادلها وعلى أسعار المُدخلات الزراعية. والحاجة تدعو إلى

الاضطلاع بإصلاحات على الصعيد الدولي للتصدي لمشكلة يتزايد الاعتراف بوجودها، هي مشكلة القرصنة البيولوجية، التي تتمثل في القيام، عن طريق تسجيل البراءات، باختلاس الموارد البيولوجية للبلدان النامية والمعارف التقليدية المرتبطة بهذه الموارد.

واو - الشراكات الجديدة

٢٣ - من المهم إلى جانب إعادة تشكيل الشراكات الدولية إقامة شراكات داخل البلدان. وتقع على كاهل البلدان مسؤولية بناء شراكات داخلية بين الحكومة والمجتمع المدني، لتعزز بذلك من شرعية السياسات الوطنية وتقوي تعاملاتها مع الشركاء الدوليين.

٢٤ - ويُرجح أن يثبت أيضا أن العاملين المهاجرين من البلدان النامية يمكن أن يكونوا شركاء فعالين في عملية التنمية، لا من حيث ما يبعثون به من تحويلات مالية فحسب، بل بوصفهم أيضا مصدرا للخبرة التقنية والإدارية فضلا عن كونهم مصدرا للأموال الاستثمارية الموجهة إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

زاي - التوصيات

٢٥ - تقر لجنة السياسات الإنمائية بأنه قد أُحرز تقدم صوب صوغ شراكة عالمية دعما للاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وقد أسهمت عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر بعض المساهمة في تحسين فعالية المعونة عن طريق توحيد الجهات المانحة في سياق دعم الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر ومن خلال زيادة سرعة صرف الأموال من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي الوقت نفسه، كشفت هذه العملية عن وجود بعض القيود التي تحد من فعاليتها، وبخاصة في مجالين اثنين. فهي أولا لا تساعد البلدان المستفيدة في تعزيز الملكية الوطنية لعملية تصميم الاستراتيجيات الإنمائية وتنفيذها. وثانيا، تحد المشروطيات المرتبطة بالعملية من نطاق السياسات التي تهدف إلى تعزيز النمو المناصر للفقراء والرفيق بالبيئة.

٢٦ - ولذا توصي اللجنة بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الإجراءات التالية وأن يشجع على اتخاذها بغية تحسين الشراكات العالمية من أجل القضاء على الفقر، عن طريق جعل المشروطيات المرتبطة بالدعم أقل صرامة وإتاحة نطاق أوسع من السياسات أمام البلدان المستفيدة:

(أ) أولا، ينبغي أن يعمد المجلس، في إطار اجتماعاته الخاصة الرفيعة المستوى مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية ومنتدى التعاون الإنمائي، إلى تيسير الحوار فيما بين دوله الأعضاء، وبينها وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن أفضل الطرق لتحسين

الموجود حاليا من ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وينبغي أن تتناول هذه المناقشات بالبحث أيضا إمكانيات الأخذ بعملية بديلة تعزز المبادرات الوطنية الرامية إلى بناء وتنفيذ استراتيجيات فعالة للحد من الفقر وإلى تعزيز تملك البلدان المستفيدة الحقيقي لهذه الاستراتيجيات. ولن يكون هذا الحوار مقتصرا على البلدان المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالدين، بل ينبغي أن يشمل أيضا البلدان المتوسطة الدخل، بما فيها البلدان التي حالفها النجاح في مجال الحد من الفقر. وعن طريق هذه العملية، سيشجع المجلس على تعزيز قدرة البلدان المستفيدة على أن تأخذ بزمام سياساتها في مجال الحد من الفقر؛

(ب) ثانيا، ينبغي أن يعمد المجلس، عن طريق استعراضاته الوزارية السنوية، إلى أن يرصد رصدا وثيقا تنفيذ الورقات القائمة والمحسنة لاستراتيجيات الحد من الفقر والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي يُشجع على الأخذ بها في إطار منظومة الأمم المتحدة، بغية الوقوف على أفضل طريقة فعالة للشراكة الدولية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) ثالثا، ينبغي أن يرصد المجلس رصدا وثيقا، عن طريق منتدى التعاون الإنمائي، مدى الوفاء بالالتزامات التي أقرها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، بوصف ذلك وسيلة لتحسين إطار الشراكة الدولية، مع توسيع نطاق السياسات المتاح للبلدان النامية في إطار قائم على المساءلة المتبادلة؛

(د) رابعا، ينبغي أن يحث المجلس أعضاءه على كفالة أن يكون إتمام جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية متسقا مع الأهداف الأساسية المشمولة في جدول الأعمال الإنمائي الدولي، خصوصا فيما يتعلق بإلغاء الإعانات التي تقدم للزراعة في البلدان المتقدمة النمو، وتعجيل خطى الدعم المقدم للبلدان النامية من أجل تحسين قدراتها الإنتاجية والتجارية، وإصلاح القواعد المتصلة بحقوق الملكية الفكرية. وينبغي كذلك أن تكون المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية المتجاورة مناصرة للتنمية؛

(هـ) خامسا، يمثل تغير المناخ تحديا إضافيا لجهود الحد من الفقر. ويبلغ هذا التحدي أضخم قدر له إزاء الفقراء في أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وتوصي اللجنة بأن يضع المجلس هذا التحدي في موضع أبرز كثيرا في جدول أعماله الإنمائي الدولي، على النحو المقترح في الفصل الثاني أعلاه.

الفصل الرابع

إجراءات إدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نموا ورفعها منها والتفاعلات مع البلدان المعنية

ألف – مقدمة

١ – أنشأت الأمم المتحدة فئة أقل البلدان نموا في أوائل السبعينات بهدف توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة في البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني بأكبر قدر من المعوقات الهيكلية للنمو والتنمية.

٢ – وتكمن أهمية تحديد فئة لأقل البلدان نموا في أن هناك مزايا معينة تترتب على كون البلد مصنفا في هذه الفئة[(١)]. وتشمل هذه المزايا إيلاء معاملة خاصة بصدد ثلاثة أمور، هي: التجارة، وتمويل التنمية، والتعاون التقني[(٢)]

٣ – والجمعية العامة هي التي تتخذ المقررات المتعلقة بإدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نموا ورفعها منها. والطريقة المعتادة منذ عام ١٩٩١ للإعداد لاتخاذ هذه المقررات هي أن تُجري لجنة السياسات الإنمائية استعراضات كل ثلاث سنوات لتقدم توصياتها بشأن حالات الإدراج في القائمة والرفع منها. وتُعرض هذه التوصيات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ إجراء بشأن التوصية المتعلقة بكل بلد على حده.

٤ – وتستند التوصيات التي تتخذها لجنة السياسات الإنمائية بشأن الإدراج في القائمة والرفع منها إلى معايير ومنهجية وضعتهما اللجنة وأقرهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا ترد في هذا التقرير مناقشة لمعايير الإدراج في القائمة والرفع منها، حيث أنها خاضعة لاستعراضات مستقلة لتحديد أوجه الصقل الممكنة. وأحدث هذه الاستعراضات أجري في

---

(١) يمكن الاطلاع على الإطار المتفق عليه الذي يضطلع في نطاقه الشركاء الإنمائيون في المجتمع الدولي بتعزيز وتنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا، في الوثيقة A/CONF.191/11، وهي متاحة على الموقع الشبكي للأونكتاد في العنوان التالي: http://www.unctad.org/e/docs//aconf191d11.en.pdf. (تم الاطلاع عليها في آذار/مارس ٢٠٠٧).

(٢) انظر تقرير الأمين العام بشأن وضع استراتيجية للانتقال السلس بعد الخروج من وضع أقل البلدان نموا، ”المزايا المرتبطة بوضع أقل البلدان نموا“، الفصل الأول (E/2004/94)، وذلك للاطلاع على تقرير شامل عن أوجه المعاملة التفضيلية في مجال التجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والمساعدة التقنية، وغير ذلك من جوانب الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا من الشركاء الإنمائيين في المجتمع الدولي.

عام ٢٠٠٥[٣]، أي قبل سنة واحدة من إجراء آخر استعراض من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات للقائمة، في عام ٢٠٠٦.

٥ - وهناك عدم تماثل متعمد بين مقررات الإدراج ومقررات الرفع. فعندما تجد اللجنة أن بلدا ما مؤهل للإدراج في القائمة، فإن هذا البلد يكتسب وضع أقل البلدان نموا فور موافقة الجمعية العامة على ذلك. أما في حالة الرفع من القائمة، فيلزم أن تجد اللجنة أن البلد مؤهل لذلك في استعراضين متعاقبين من الاستعراضات التي تجريها كل ثلاث سنوات. وبذا فإن البلدان التي يوجد أنها مؤهلة لرفعها من القائمة ثم يتأكد هذا التأهل بعد ثلاث سنوات من ذلك، تفقد وضع أقل البلدان نموا.

٦ - والبلدان المرشحة للإدراج في القائمة، فضلا عن الدول الجديدة، هي البلدان المنخفضة الدخل التي عادة ما يكون مستوى التنمية لديها قد تدهور لسبب أو لآخر بالنسبة إلى المعايير التي تطبقها اللجنة. ولا يعتبر البلد مؤهلا للإدراج في القائمة إلا حينما يعتبر هذا التدهور تدهورا هيكليا وليس تدهورا عابرا.

٧ - أما البلدان المرشحة للرفع من القائمة فهي عادة البلدان التي يكون دخلها قد تجاوز بقدر ملموس عتبة الدخل المنخفض، والتي أحرزت، بمضي الوقت، قدرا من التقدم في التغلب على عوائقها الهيكلية، يدل عليه سجل مطرد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - ويجوز للبلدان التي تكون حالتها قيد النظر لدى اللجنة إما لإدراجها في القائمة أو لرفعها منها أن تطعن في النتائج التي تخلص إليها اللجنة. ومن الشواغل التي ظلت دائما تساور اللجنة مسألة التفاعل بينها وبين البلدان التي توجد في هذا الوضع، الذي لا يشمل سوى تبادل المعلومات. بيد أن توقيت هذا التبادل وهيكله لم يحددا تحديدا رسميا على نحو صريح حتى الآن.

٩ - والهدف الذي يرمي إليه هذا التقرير هو توضيح وتحسين الإجراءات المتعلقة بعملية الإدراج في القائمة والرفع منها، ولا سيما عمليات تبادل المعلومات بين اللجنة والبلدان المعنية في حدود الإطار الزمني العام لإجراءات الإدراج والرفع. وبعد إتمام استعراض السنوات الثلاث لعام ٢٠٠٦، تقرر أن بالإمكان تحسين الإجراءات المعمول بها بتطبيق نهج أكثر تنظيما بشأن التشاور مع البلدان قيد الاستعراض. كذلك يقترح التقرير، فيما يتعلق بحالات الإدراج والرفع معا، تعزيز أساس المعلومات الذي تعتمد عليه مداولات اللجنة.

---

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ٣٣ (E/2005/33)، الفصل الرابع، الفرعان باء وجيم.

باء – الإعداد لاستعراض السنوات الثلاث

١٠ – يبدأ الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا بتحليل تفصيلي للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلدان تجريه لجنة فرعية مؤلفة من أعضاء لجنة السياسات الإنمائية وتُعقد على هيئة اجتماع لفريق من الخبراء، قبل إجراء استعراض السنوات الثلاث بفترة تتراوح من شهرين إلى ثلاثة أشهر. ويطبق فريق الخبراء المعايير (المؤشرات الإحصائية والمنهجية المتفق عليها لهذا الغرض) بصيغتها المعدلة والمستكملة في الاجتماع السابق للجنة، لتقييم الأهلية للإدراج في القائمة والرفع منها.

١١ – ويرد في الجدولين الأول والثاني أدناه موجز للأنشطة وللجدول الزمني المعتاد للعملية المؤدية إلى الإدراج في قائمة أقل البلدان نموا أو الرفع منها، ويرد وصفها في الفروع التالية.

جيم – إجراء الإدراج في القائمة

١٢ – إذا ثبت، بصفة أولية، لدى فريق الخبراء الذي يُعد لإجراء استعراض السنوات الثلاث أن بلدا ما مؤهل للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا، تبادر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى إعداد مذكرة تقييم قطري لتقديمها إلى اجتماع للجنة السياسات الإنمائية بكامل هيئتها، وإلى إخطار حكومة البلد المعني بالنتيجة الأولية التي مؤداها أن هذا البلد مستوف لمعايير الإدراج في القائمة، وأن هذه النتيجة سيعاد النظر فيها في سياق استعراض السنوات الثلاث. وينبغي أن تُقدِّم مذكرة التقييم من الأدلة الإحصائية ما يؤيد الأساس الذي يقوم عليه استنتاج الأهلية وأن تتضمن المعلومات الأخرى ذات الصلة. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لأسباب التدهور الحادث مؤخرا للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلد المعني بغية تحديد ما إن كان هذا التدهور ناجما عن عوامل هيكلية أو عوامل عابرة.

الجدول ١: الجدول الزمني لعملية الإدراج في القائمة

	سنة استعراض السنوات الثلاث		في السنة نفسها أو فيما بعدها
	كانون الثاني/يناير	آذار/مارس	
لجنة السياسات الإنمائية	**استعراض فريق الخبراء**	**استعراض السنوات الثلاث**	
	النتيجة الأولية: البلد مستوف لمعايير الإدراج	استنتاج أن البلد مؤهل للإدراج	
		التوصية بالإدراج إذا لم يكن البلد قد اعترض على ذلك	
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	إخطار البلد بالنتيجة الأولية	إخطار البلد	
	إعداد مذكرة التقييم القطري		
البلد		تقديم بيان خطي (خطوة اختيارية)	إخطار الأمين العام بقبول البلد للإدراج
المجلس الاقتصادي والاجتماعي			اتخاذ إجراء بشأن توصية لجنة السياسات الإنمائية
الجمعية العامة			اعتماد توصية لجنة السياسات الإنمائية

١٣ - وتُحال مذكرة التقييم إلى البلد، لتتاح له فرصة تقديم بيان خطي للعرض على اجتماع اللجنة بكامل هيئتها، بما في ذلك إمكانية الإعراب عن اعتراضه من حيث المبدأ على إضافته إلى قائمة أقل البلدان نموا.

١٤ - وإذا صدَّق اجتماع اللجنة بكامل هيئتها على أهلية البلد للإدراج في القائمة في استعراض السنوات الثلاث، تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإخطار البلد بذلك. وإذا لم يصدر عن البلد اعتراض رسمي على الإدراج في قائمة أقل البلدان نموا، توصي اللجنة، في تقريرها المرفوع إلى المجلس، بإدراج البلد في قائمة أقل البلدان نموا. أما إذا صدر عن البلد اعتراض رسمي، فيسجَّل استنتاج الأهلية في التقرير، وكذلك اعتراض البلد على إدراجه في قائمة أقل البلدان نموا.

١٥ - ويقرّ المجلس التوصية، وإذا كان البلد قد أخطر الأمين العام بقبوله للإدراج في القائمة، تضيف الجمعية العامة البلد إلى قائمة أقل البلدان نموا لدى اعتمادها للتوصية. وقد جرت الممارسة على ألا تدرج الجمعية أي بلد في القائمة بدون موافقته على ذلك.

دال – إجراء الرفع من القائمة

١٦ – تجرى عملية رفع البلد من فئة أقل البلدان نموا وفقا للإجراء المحدد في الفقرات ٣ (أ) – (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩. ويقوم اجتماع لجنة السياسات الإنمائية الذي يعقد لهذا الغرض كل ثلاث سنوات باستعراض جميع أقل البلدان نموا من حيث مدى أهليتها للرفع من القائمة. وتقدم النتائج المتعلقة بالبلدان التي أصبحت مؤهلة للمرة الأولى للرفع من القائمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما البلدان التي يوجد أنها مؤهلة لذلك للمرة الثانية فيوصى برفعها من القائمة.

١٧ – وبعد التوصل إلى النتائج المتعلقة بالتأهيل للمرة الأولى للرفع من القائمة، يتم إخطار البلد بذلك ويُعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بيانا لتحديد مواطن الضعف بشأن البلد المعني، على النحو المبين في الفقرة ٣ (ب) من قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩، ويتاح هذا البيان لفريق الخبراء الذي يجتمع قبل استعراض السنوات الثلاث التالي. وقد عرَّفت اللجنة بيان مواطن الضعف في عام ١٩٩٩ بأنه وثيقة تُقيّم تأثير الصدمات الاقتصادية والطبيعية على الأداء الاقتصادي والهيكل الاقتصادي للبلد قيد الاستعراض[٤]. ويمكن أن يتضمن بيان مواطن الضعف أيضا معلومات إضافية، مثل المعلومات المتعلقة بالهشاشة الإيكولوجية وغيرها من المعوقات الهيكلية التي يحتمل أنها لم تُستوعب في المؤشرات الإحصائية للبلد.

(٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ١٣ (E/1999/33)، الفصل الثالث، الفقرة ١٢٣.

الجدول ٢: الإطار الزمني للرفع من القائمة

	السنة صفر	الفترة ما بين السنة صفر والسنة ٣	السنة ٣	الفترة ما بين السنة ٣ والسنة ٦	السنة ٦ (أو بعد مقرر الجمعية العامة بثلاث سنوات)	ما بعد الرفع من القائمة
لجنة السياسات الإنمائية	**النتيجة الأولى (الأهلية)** التصديق على الأهلية إخطار البلد		**النتيجة الثانية (تأكيد الأهلية)** استعراض بيان مواطن الضعف وتقييم التأثير استعراض البيانات المقدمة من البلد التوصية بالرفع من القائمة			رصد التنمية خلال الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية		إعداد بيان مواطن الضعف				
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية		إعداد تقييم التأثير				
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	غير مطلوب اتخاذ إجراء		اتخاذ إجراء بشأن النتائج التي خلصت إليها لجنة السياسات الإنمائية			
الجمعية العامة	غير مطلوب اتخاذ إجراء		الإحاطة علما بتوصية لجنة السياسات الإنمائية			
البلد قيد الرفع من القائمة			يقدم (اختياريا): - بيانا شفويا إلى اجتماع فريق الخبراء - بيانا خطيا إلى لجنة السياسات الإنمائية	إعداد استراتيجية لمرحلة الانتقال	الرفع من القائمة	تنفيذ استراتيجية مرحلة الانتقال

١٨ - وتطلب اللجنة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تعد تقييما مُسبقا للتأثير المحتمل يتضمن النتائج المرجح أن تترتب على الرفع من القائمة بالنسبة إلى النمو والتنمية الاقتصاديين للبلد المعني ومعاملات المخاطرة، أو المكاسب، المحتمل أن يواجهها البلد بعد رفعه من القائمة.

١٩ - وتُزوَّد البلدان التي يوجد للمرة الأولى أنها مؤهلة للرفع من القائمة ببيان مواطن الضعف والتقييم المسبق للتأثير المحتمل في السنة السابقة لاستعراض السنوات الثلاث التالي. وتتاح لهذه البلدان فرصة تقديم عرض شفوي في اجتماع فريق الخبراء قبل إجراء هذا الاستعراض، وتقديم بيان خطي أيضا إلى اللجنة في اجتماعها بكامل هيئتها الذي يعقد كل ثلاث سنوات.

٢٠ - وإذا استوفى البلد معايير الرفع من القائمة في استعراض السنوات الثلاث الثاني، توصي اللجنة برفع هذا البلد من قائمة أقل البلدان نموا في تقريرها المرفوع إلى المجلس. وإذا أقر المجلس هذه التوصية، يصبح رفع البلد من القائمة نافذا بعد أن تحيط الجمعية العامة علما بالتوصية بثلاث سنوات.

٢١ - وخلال فترة السنوات الثلاث السابقة لبدء نفاذ الرفع من القائمة، يُعرض الدعم من الأمم المتحدة على كل بلد تقرر رفعه من القائمة لإعداد استراتيجية لمرحلة الانتقال، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، بهدف تيسير الانتقال السلس من وضع أقل البلدان نموا، على النحو المذكور في الفقرة ٤ من قرار الجمعية ٢٠٩/٥٩. ووفقا للمطلوب في الفقرة ١٢ من ذلك القرار، تواصل اللجنة رصد التقدم المحرز في مجال التنمية في البلدان التي تُرفع من القائمة.

هاء - الإجراء المقترح والممارسة السابقة

٢٢ - ترى لجنة السياسات الإنمائية أن الإجراءات المبينة في الفروع من باء إلى دال أعلاه متسقة مع الإطار المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ والقرارات السابقة المتصلة بعمل اللجنة. والمقصود بهذا العرض الأكثر تفصيلا للإجراءات هو توضيح جميع الخطوات اللازمة تعزيزا لشفافية العملية. وتشكل هذه الإجراءات صقلا للممارسة المتبعة في الماضي من أربعة جوانب. وهذه الجوانب هي كما يلي:

(أ) سرعة إخطار البلد باحتمال تأهله للإدراج وإتاحة الفرصة له لتقديم بيان خطي إلى اجتماع اللجنة بكامل هيئتها بمجرد التوصل إلى قرار أولي بأهلية البلد للإدراج في القائمة (الفقرة ١٢ أعلاه)؛

(ب) السماح للبلد بإبلاغ اعتزامه قبول الإدراج في قائمة أقل البلدان نموا أو رفض هذا الإدراج قبل أن تتخذ اللجنة توصيتها بالإدراج في القائمة (الفقرة ١٤)؛

(ج) إعداد دراسة مسبقة للتأثير المحتمل بشأن البلدان المرجح رفعها من القائمة، تكون ملحقا للبيان المطلوب إعداده بشأن مواطن الضعف وتوفر للجنة معلومات إضافية للنظر فيها في اجتماع السنوات الثلاث الثاني (الفقرة ١٨)؛

(د) سنّ تدابير إضافية تتيح للبلدان المحتمل رفعها من القائمة تقديم عروض شفوية لدى اجتماع الفريق العامل الذي يُعدَّ لإجراء استعراض السنوات الثلاث الثاني (بعد التوصل إلى النتيجة الأولية بالأهلية) وتقديم بيانات خطية إلى اجتماع اللجنة بكامل هيئتها في سياق استعراض السنوات الثلاث (الفقرة ١٩).

واو - التوصية

٢٣ - اقترحت لجنة السياسات الإنمائية مبادئ توجيهية إضافية فيما يتعلق بالبلدان التي يُزمع إدراجها في قائمة أقل البلدان نموا أو رفعها منها، بهدف توضيح الإجراءات القائمة وتعزيز شفافيتها. وتطلب اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إقرار هذه المبادئ التوجيهية بوصفها إيضاحا إضافيا للإطار المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ وقراراتها السابقة المتصلة بعمل اللجنة في هذا الصدد.

الفصل الخامس

الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

١ - رحبت لجنة السياسات الإنمائية بالفرصة المتاحة لها للإسهام في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأكدت من جديد استعدادها لمواصلة ذلك. ورأت اللجنة ضرورة الاضطلاع بالأعمال التحضيرية قبل انعقاد دوراتها لكي يحصل المجلس على القيمة الكاملة لجهود اللجنة. ورأت اللجنة في هذا الصدد أن من المهم أن يظل في مقدور المجلس أن يتقيد بما قرره من أن تُحدَّد الطلبات المتعلقة بجدول أعمال اللجنة في دورته الموضوعية التي تُعقد في منتصف السنة، أو في غضون فترة وجيزة بعد انتهائها. وأكدت اللجنة أيضا ضرورة أن تكون لها إسهامات أكثر فعالية في عملية السياسات، بما في ذلك عرض تقريرها المرفوع إلى المجلس في دوراته الموضوعية، فضلا عن تقديم مساهمات مجدية إلى منتدى التعاون الإنمائي.

٢ - وكان من رأي اللجنة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يستفيد على نحو أكثر فعالية من خبرتها الفنية. وقد سبق أن عولجت هذه المسالة في اجتماع مشترك بين مكتبي المجلس واللجنة، وخلص الاجتماع إلى أن اللجنة ينبغي أن تتولى دورا أكثر قوة بوصفها مركزا فكريا للمجلس، يُسهم في وضع جدول الأعمال الإنمائي الدولي وفي تقييمه.

٣ - وفيما يتعلق بالدورة المقبلة للجنة، المزمع عقدها في عام ٢٠٠٨، اقترحت اللجنة أن تواصل دراسة موضوع تغير المناخ والتنمية المستدامة وتوفير تحليل متعمق له. ويمكن تدعيم عملية الاضطلاع بذلك التحليل بالأنشطة البحثية الجارية بشأن أوجه الارتباط والتعاضد بين تغير المناخ والتنمية، بغية مواصلة صوغ إطار أكثر تفصيلا للسياسات من أجل إقامة شراكة دولية تستهدف بناء استجابة فعالة لتغير المناخ.

٤ - واتفقت اللجنة على أن تواصل عملها بشأن المنهجية المطبقة في الاستعراضات التي أجريت في الآونة الأخيرة، وأن تضطلع، من أجل دورتها التالية في عام ٢٠٠٨، باستعراض المعايير المتعلقة بتحديد أقل البلدان نموا، استعدادا لاستعراض السنوات الثلاث في عام ٢٠٠٩. وقررت اللجنة أيضا تحديد مبادئ توجيهية لعملية رصد التقدم الذي تحرزه البلدان المرفوعة من قائمة أقل البلدان نموا وفقا للمنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩.

٥ - وإذا استمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تناول موضوع من المواضيع المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية من أجل استعراضه الوزاري السنوي في عام ٢٠٠٨، سيكون

بوسع اللجنة أن تدرس مضمون ذلك الموضوع وأن تقدم تحليلا بشأنه بوصفه مُدخلا من مدخلات ذلك الاستعراض.

٦ - وطلبت لجنة السياسات الإنمائية من أمانة اللجنة أن تقدم، خلال دورتها التي ستعقد في عام ٢٠٠٨، نبذة عن التقدم المحرز بشأن مشروعها المتعلق بالمبادئ التوجيهية لمساعدة أقل البلدان نموا في إطار حساب الأمم المتحدة الإنمائي في الاستفادة على الوجه الأمثل من المزايا المتصلة بالوضع في فئة أقل البلدان نموا. ويمكن أن يشمل هذا أيضا اقتراحات لتحسين تقدير هذه الفئة.

٧ - واقترحت اللجنة أيضا الاضطلاع بمزيد من التحسينات فيما يتعلق بنشر أعمالها، بما في ذلك إعداد دليل يشرح المعايير والإجراءات المتعلقة بتحديد البلدان وإدراجها في القائمة ورفعها منها، ويوفر بيانات تفصيلية بشأن المؤشرات المستخدمة.

الفصل السادس

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة السياسات الإنمائية دورتها التاسعة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. وحضر الدورة عشرون من أعضاء اللجنة، وكذلك مراقبون عن عدة منظمات داخل منظومة الأمم المتحدة. وترد قائمة المشاركين في الدورة في المرفق الأول.

٢ - وقد قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بتوفير الخدمات الفنية اللازمة للدورة. وافتتح رئيس اللجنة الدورة ثم رحب بالمشاركين فيها. وقدم مدير شُعبة السياسات والتحليل في مجال التنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عرضا عاما لتاريخ لجنة السياسات الإنمائية وقدم للمشاركين نبذة عن أعمال اللجنة. وفيما بعد، أدلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ببيان إلى اللجنة حدد فيه المجالات التي يمكن أن تساعد اللجنة فيها المجلس في تعزيز الدور الذي يضطلع به في عملية التنمية الدولية. وعرض وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وجهات نظره بشأن مضامين المواضيع التي تتناولها اللجنة وطرح بعض المسائل لإمكان مناقشتها. وأكد رئيس المجلس ووكيل الأمين العام معا الدور الهام الذي ينبغي أن تؤديه اللجنة في تقييم جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقا، لا سيما بالتنبيه إلى المسائل الجديدة والناشئة المتصلة بمستقبل جدول الأعمال ذاك والتي يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتناولها بالنظر. وركز رئيس المجلس أيضا على أن اللجنة يمكن أن تُسهم في الاستعراض الوزاري السنوي عن طريق تقييم التقدم المحرز في متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة التقدم المحرز نحو إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - واستجابة لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٢/٢٠٠٧، تناولت اللجنة بالبحث أيضا المسائل التي أثارها سفير ساموا بشأن وضع ساموا بوصفها من أقل البلدان نموا. وقد عُمِّم على نحو مستقل تقرير اللجنة بشأن هذا الموضوع[١].

٤ - وقدم سفير الرأس الأخضر نبذة عن استراتيجية ذلك البلد لمرحلة الانتقال بعد الرفع الوشيك لاسمه من قائمة أقل البلدان نموا.

٥ - ويرد جدول أعمال الدورة التاسعة وقائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في المرفقين الثاني والثالث، على التوالي.

---

(١) E/2007/12.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

١ - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

بينا أغاروال

لوردس أريزبي

طارق بانوري

ألبرت بنغر

أُولاف بيركولت

كويسي بوتشواي

غوي يينغ - كاو

ستانسلافا غولينوفسكا

باتريك غيومون

فيليب هاين

هيرويا إشيكاوا

ويلين جونسون

مارتن خور

هانز أوبشور

سوشيترا بنياراتاباندو

فاطمة صديقي

فرانسيس ستيوارت

ميليتشا أوفاليتس

أناتولي فيشنفسكي

صمويل وانغوه

٢ - ودُعيت إلى حضور الدورة المنظمات والهيئات والوكالات والبرامج والصناديق التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

صندوق النقد الدولي

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

صندوق الأمم المتحدة للسكان

جامعة الأمم المتحدة

البنك الدولي

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الصحة العالمية

منظمة التجارة العالمية

المرفق الثاني

جدول الأعمال

١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٢ - أساليب العمل وإنشاء مكتب اللجنة.

٣ - أعمال اللجنة بشأن أقل البلدان نموا.

٤ - المبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراءات إضافة البلدان المحددة حديثا إلى قائمة أقل البلدان نموا وإجراءات رفع البلدان من القائمة.

٥ - تغير المناخ والتنمية المستدامة، من أجل مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من المحافل الدولية.

٦ - موضوع الاستعراض الوزاري السنوي: ”تعزيز الشراكة العالمية من أجل تخفيف وطأة الفقر“.

٧ - التماس مقدم من ساموا، تعقبه مناقشة للمسائل المطروحة من ساموا.

٨ - عرض بياني مقدم من الرأس الأخضر بشأن استراتيجيته لمرحلة الانتقال.

٩ - مسائل أخرى.

١٠ - الأعمال المقبلة للجنة.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها التاسعة

رمز الوثيقة	العنوان أو البيان
CDP2007/PLEN/1	قائمة الوثائق
CDP2007/PLEN/2	جدول الأعمال
CDP2007/PLEN/3	الأفرقة الفرعية
CDP2007/PLEN/4	تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السابعة (E/2005/33)
CDP2007/PLEN/5	تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الثامنة (E/2005/33)
CDP2007/PLEN/6	مذكرة معلومات أساسية بشأن إجراءات إضافة البلدان المحددة حديثا إلى قائمة أقل البلدان نموا وإجراءات الرفع من القائمة
CDP2007/PLEN/7	قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن الانتقال السلس
CDP2007/PLEN/8	رفع ساموا من قائمة أقل البلدان نموا: مذكرة معلومات أساسية من إعداد أمانة اللجنة
CDP2007/PLEN/9	وثيقة معلومات أساسية بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة
CDP2007/PLEN/10	وثيقة معلومات أساسية بشأن تعزيز الشراكة العالمية من أجل تخفيف وطأة الفقر